

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسين
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٣
المعقدة يوم الاثنين
٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

(زمبابوي)

السيد سينغوي

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٤٨ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

موجز تنفيذي للتدابير المبيتة في الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ الموجهة من الأمين العام
إلى رئيس الجمعية العامة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل فريق المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق
الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

.../..

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.53
15 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 - 794,
.2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ٤٥/٦

البند ٤٨ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/INF/51/6) و (A/51/829 Corr.1

البند ١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

موجز تنفيذي للتدابير المبيتة في الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة والرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

١ - السيد بيستا (نيبال): قال إن وفده يرحب باقتراح الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (A/INF/51/6) ولكنه يود من المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة أن يوضح، فيما يتعلق بدمج إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في إدارة واحدة، ما المتضمن من التعليق القائل بأن الأمين العام قد يقدم في وقت لاحق تغييرات في الولايات والأولويات.

٢ - وأعرب عن قلق وفده بصفة خاصة لأنه لاحظ أن التدابير المشار إليها في الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ لم تتضمن أية إشارة إلى تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً التي هي في أمس الحاجة إليها. فلم يرد ذكر لهذه المساعدة في سياق التنمية الاجتماعية حيث أعطت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة الأولوية لتخفييف حدة الفقر، كما لم يرد لها ذكر في سياق تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة.

٣ - الأنسة اشيبالا موسافي (ناميبيا): قالت إن بلادها تعقد أهمية كبيرة على أنشطة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري نظراً لأنها تكمّل الأنشطة الإنمائية للبلدان النامية. وتساءلت عما إذا كان استقلال هذه الصناديق والبرامج سيظل كما هو دون مساس بعد الإصلاح، وما هي تداعيات الإصلاح التي قد تؤثر على الصناديق والبرامج في مختلف المقارن.

٤ - وفيما يتعلق بالموظفين، قالت إنه ينبغي الالتزام بهدف مشاركة المرأة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بالموظفين إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين. ومن المهم لدى تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عدم إغفال واقع أن المرأة غير ممثلة تمثيلاً كافياً. ومن/..

المفید أن نعرف بالذات كم عدد النساء في الأمانة العامة، وما هي الوظائف التي يشغلنها والمناطق التي جئن منها.

٥ - السيد مكتفي (الجزائر): تسأله عن تداعيات الجمع بين الإدارات الثلاث المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات ما إذا كانت ستلغي وظائف، وما إذا كان سيحدث تخفيض في مجموع الأموال المرصودة حالياً للإدارات الثلاث، وما هي المبالغ التي سترصد للإدارة الجديدة. ويود أيضاً أن يعرف ما هو الأثر الذي سيترتب على السياسة العامة للتنمية. وقال إن وفده يتساءل أيضاً عما إذا كان إنشاء فريق الإصلاح الإداري الذي من المقرر أن يحل محل مجلس الكفاءة، ينطوي على إنشاء وظائف جديدة.

٦ - السيد سونغ - تشول شين (جمهورية كوريا): قال إن وفده يسعده أن يعلم أن بعض الأنشطة والقرارات الإدارية سوف تقدم إلى الجمعية العامة وأن البرامج والأنشطة المأذون بها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لن تتأثر باندماج الإدارات الثلاث. وهو يرحب بخطوة تحويل المنظمة إلى أداة أكثر كفاءة لتقديم الخدمات إلى المجتمع الدولي وتعزيز أعمالها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن وفده يود أن يعرف ما هي الاختلافات التي قد تكون قائمة بين المهام التي تبدو متماثلة لفريق تنسيق السياسات، والمنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة، وفريق الإصلاح الإداري. وإذا كان هناك تداخل بين مهامها فقد يؤدي إلى قيام مشكلات من حيث الرصد الرشيد للموارد التي هي شحينة بالفعل وإلى عرقلة عملية الإصلاح. وكما أشار بحق الأمين العام، فإن الإصلاح ليس هدفاً في ذاته وإنما وسيلة لتعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة، وينبغي تحقيقه من خلال جهود وتعاون الدول الأعضاء وبواسطة موظفين أكثر كفاءة وموضع مساءلة. وفي هذا الصدد يرحب بتعهد الأمين العام بزيادة خبرات موظفي الأمم المتحدة عن طريق الارتقاء بمستوى مهاراتهم والأخذ بنظام الحوافز المرتبطة بالعمل.

٧ - السيد ري كوانغ نام (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): أثار نقطة نظام وطلب إلى الرئيس أن يشير إلى جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باسميهما الصحيحين وليس مجرد الإشارة إلى أي منهما باسم كوريا الذي هو الإسم الذي يستخدم في الإشارة إلى شبة الجزيرة التي يقع كلا البلدين فيها.

٨ - السيد سترونج (المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة): قال رداً على الأسئلة التي طرحتها مثل نبيال، أن اقتراحات الأمين العام لا يقصد بها المساس بالولايات أو غيرها من الترتيبات التي اقرتها الحكومات من خلال الجمعية العامة، وأن أي تغيرات تقترح سوف تقدم إلى الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المتبعة عادة. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً والفقر، أشار إلى أن الأمين العام قد أوضح في الوثيقة A/51/829 أن الترتيبات الجديدة للأمانة العامة ستعمل على تعزيز الدعم المقدم لتنمية إفريقيا وللتعاون بين بلدان الجنوب وللتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أن التنمية هي محور مهمة الأمم المتحدة. وأنه يقصد بالإصلاحات تعزيز قدرة الأمانة العامة في هذه المجالات، وأن تخفيف حدة الفقر وتنمية أقل البلدان نمواً هي من القضايا الهامة ذات الأولوية.

٩ - أما بالنسبة لما إذا كان استقلال الصناديق والبرامج سوف يتأثر بتدابير الدمج على الصعيد القطري، أوضح أنه من الضروري على الدوام إقامة توازن بين الاستقلال والتماسك أو الاتساق. إن الاستقلال يشير إلى النواحي التشغيلية والتنفيذية. ولا يوجد خط فاصل مطلق بين السلطة المسندة إلى المسؤولين من ناحية، وبين المنظومة التي تتميز بالثبات فيما يتعلق بالسياسات التي تسترشد بها عملياتها من ناحية أخرى. ويجري باستمرار استعراض الاستقرار والثبات. وسوف يسهم في عملية الاستعراض هذه إنشاء أربع مجموعات قطاعية ولجانها التنفيذية.

١٠ - وقال إنه يوافق على أن تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال الموظفين هو أكثر من مبدأ ولا بد من تعزيزه.

١١ - وفيما يتعلق بالتمييز الذي ذكره ممثل جمهورية كوريا بين فريق تنسيق السياسات، والمجموعات القطاعية ولجانها التنفيذية، وفريق الإصلاح الإداري، قال إن فريق تنسيق السياسات هو آلية يجري بمقتضاهما الأمين العام مشاورات مع كبار المسؤولين بشأن القضايا الرئيسية. وهو لا يشكل في ذاته هيئة لاتخاذ القرار في مجالات قد تؤثر فيها أنشطة إحدى المجموعات على أنشطة المجموعات الأخرى. بل الهدف هو تعزيز الفعالية والأداء في البرامج التي تكون اللجان مسؤولة عنها. إن اللجان التنفيذية لم تنشأ لتسهيل عملية الإصلاح، بل هي نتيجة لتلك العملية. وفي حين أن لكل من هذه الآليات مهام مختلفة، فهي تساهم جميعاً في تحقيق أهداف الإصلاح عن طريق التعجيل بالإجراءات وتحسين توزيع الموارد وضمان تنسيق أفضل للعملية الإدارية وعملية اتخاذ القرار.

١٢ - الرئيس: قال إن القلق الذي أعربت عنه ممثلة ناميبيا يتعلق بالتوازن بين الجنسين في إطار التمثيل الجغرافي العادل.

١٣ - السيد كونور (وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم): قال إن الإدارة تُعد بانتظام جداول تبين بالتفصيل توزيع موظفي كل إدارة حسب الجنس، ولكن دون الإشارة إلى بلدان الأصل.

١٤ - وتطّرق إلى السؤال الذي طرّحه ممثل الجزائر بشأن دمج الإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث، وقال إن الأمين العام قام لتوه بتعيين الشخص الذي سيترأس الإدارة الجديدة ويضع خطة لها، ومن المتوقع أن يكون للتدابير الإصلاحية أثر على الموارد وإن كان من السابق لأوانه القول بمدى حجم هذا التأثير. غير أنه لن يؤثر على النواتج البرنامجية. ولحسن الحظ أن عملية الإصلاح سبقتها جهود لتحقيق الاتساق مع الخطة المتوسطة الأجل، ومن ثم كفالة الشفافية.

١٥ - وقال إنه تم حل مجلس الكفاءة وتم استيعاب نواتجه وأفرقتها العاملة في فريق الإصلاح الإداري. ومن السابق لأوانه القول بأن إنشاء فريق الإصلاح الإداري ستكون له آثار على الميزانية البرنامجية، ولكن إذا كانت له آثار فسوف تكون في أدنى حد.

١٦ - وأعرب عن اعتذاره لمصر ولسفيرها لاغفال إسم مصر من قائمة البلدان التي دفعت اشتراكاتها بالكامل.

١٧ - السيد صانع وانهایي (الصين): طلب إيضاحاً بشأن نقطتين. ففي المقام الأول، سوف ينفذ الإصلاح، حسبما أُعلن الأمين العام، على أساس عملية ذات مسارين، المسار الأول يتعلق بتدابير تقع في حدود سلطته والمسار الثاني ينطوي على تدابير تخضع لمشاورات مع الدول الأعضاء ولقرارات تتخذها هذه الدول. وقال إنه يود أن يعرف متى سيتم تنفيذ خطة الإصلاح وخاصة في مسارها الأول. ثانياً، يود أن يعرف ما إذا كان الإصلاح الذي يقترحه الأمين العام سوف يتطلب تعديلاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١ - ١٩٩٨.

١٨ - السيد عبد اللطيف (مصر): تساءل عن كيفية تنسيق خطة الأمين العام للإصلاح مع الفريقين العاملين التابعين للجمعية العامة والمعنيين بهذه المسألة، وهما: الفريق العامل المعنى ببرنامج التنمية والفريق العامل المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتساءل ثانياً عن أهداف خطة الإصلاح ومبادئها التوجيهية بالتحديد. ثالثاً، هل سيقتصر إدماج الإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث في إدارة واحدة على إنشاء وظيفة رفيعة المستوى للشخص الذي يترأس الإدارة الجديدة، أم أنه سيتم اتخاذ تدابير أخرى للدمج؟ رابعاً، إن مصر بصفتها بلداً ناماً تشعر بقلق من أن يؤدي الاقتراح الرامي إلى الجمع بين جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تضطلع بنشاطات إنسانية في بلد معين في إطار مشترك للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، إلى إدماجهما في جهاز واحد أو وكالة واحدة. خامساً، ما هي المقترنات المحددة التي لدى الأمين العام من أجل إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهل ستقدم هذه المقترنات قبل أو بعد الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أم قبل أو بعد الدورة الاستثنائية المعنية بجدول أعمال القرن ٢١ المقرر عقدها في حزيران/يونيه؟ وأخيراً، يود أن يعرف النسبة التي ستوجه إلى الأنشطة الإنمائية من الموارد المتوفرة من خلال عملية الإصلاح وكيفية توزيعها بالضبط.

١٩ - الآنسته عاشوري (تونس): طلبت إيضاحاً بشأن أي التدابير التي ستتخذ في إطار عملية الإصلاح ذات المسارين سوف تقع ضمن سلطة الأمين العام، وأي منها سوف يتطلب قراراً من الدول الأعضاء. ثانياً، تود أن تعرف ما إذا كان الأمين العام قد تخلّ عن فكرة إنشاء منصب نائب للأمين العام، وذلك لعدم وجود أي إشارة إليه في رسالته إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/829)، وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو المستوى والمهام التي تستند إلى المنصب وما هي علاقة شاغله بالدول الأعضاء ومنصبي وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد. ثالثاً، ما هي الوفورات التي سوف تتحقق من إدماج الإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث وإلى أي مدى سوف تسهم في تنمية إفريقيا والتعاون بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؟ رابعاً، تساءلت عما إذا كانت المهمة التي سيضطلع بها المكتب الجديد للاتصالات وخدمات وسائل الإعلام في توفير معلومات للمنظمات غير الحكومية ستنتطوي على ازدواجية مع المهام التي تتضطلع بها بالفعل دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، وتتساءلت قائلة أليس من الأنسب إدماج هذه الدائرة في المكتب الجديد والاستفادة من الموارد التي ستتوفر نتيجة لذلك في دعم اللجنة المعنية بالمنظمات غير

الحكومية في مهمتها الجديدة المتعلقة بمراقبة تطور المجتمع المدني. وخامساً، تود أن تعرف المركز القانوني لمدونة قواعد السلوك التي يجري إعدادها وهل ستتشكل وثيقة ملزمة أم مجرد مبادئ توجيهية، وهل ستنتطوي على تدابير تأدبية، وهل ستنطبق على جميع موظفي الأمم المتحدة، ومن فيهم الأفراد المقدمون بدون مقابل؟ وأخيراً، تود أن تعرف ما الذي سيفعله الأمين العام لكتابه ألا يؤثر الإصلاح المقترن على تنفيذ الأنشطة والبرامج التي سبق للجمعية العامة أن أقرتها.

٢٠ - الآنسة ليترو (فرنسا): تسأله عمّا إذا كانت ستقام أي صلة بين الإدارة الاقتصادية والاجتماعية الموحدة الجديدة وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إنها تود، ثانياً، أن تعرف بالضبط السلطة التي ستكون للإدارة الجديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات: وهل ستكون مسؤولة عن الأمور التنظيمية أم أنه سيكون بوسعها أن تضع جداول أعمال الاجتماعات في بعض المجالات. وفيما يتعلق بالدور الاستثنائية المعنية بجدول أعمال القرن ٢١ والمقرر عقدها في حزيران/يونيه، تود أن تعرف كيفية تنظيم خدمات الأمانة العامة، وخاصة الخدمات المقدمة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وكيفية معالجة مسألة الخبرة الفنية الخاصة في مجال المياه والطاقة. وأخيراً، ما هي المعايير التي سيترشد بها في المستقبل في التعيينات لمنصب المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - السيد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتساءل كيف سيعمل الأمين العام على الوفاء بتعهده بالالتزام بأحكام قرارات الجمعية العامة، وخاصة القرار ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في الوقت الذي تقضي التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٧ والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ برصد موارد أقل من السنوات السابقة. وبالنسبة لتخفيضات الموظفين، من الضروري الامتثال لأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥١ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي لاحظت فيه الجمعية تأكيدات الأمين العام بأنه لن يتخد أي قرار بشأن إنهاء الخدمة الإجباري للموظفين. وقال إنه ليس من الواضح كيف سيعمل الأمين العام على رصد الوفورات المتحققة عن طريق برنامج الإصلاح للأنشطة الإنمائية في الوقت الذي تختص الدول الأعضاء دون غيرها بسلطة إعادة توزيع الموارد وتقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية. وبالنسبة لدمج الإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث، يمكن للمرء أن يفترض أن البرامج المناظرة في الميزانية سوف تدمج أيضاً وأن الموارد المرصودة للأنشطة الإنمائية سوف تتحفظ وبالتالي إلى ثلاثة مستواها الحالي. وعليه، يود أن يعرف بالضبط ما هو أثر عملية الإصلاح على هيكل هذه البرامج وعلى أحكام الجمعية العامة التي تحكم الموارد المرصودة للإدارات الثلاث. وأخيراً، طلب إلى الأمين العام أن يقدم تحليلاً منفصلاً لتكاليف الوثائق في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وأن يعمل على تخفيض وثائق مجلس الأمن والأجهزة الأخرى أيضاً وليس وثائق الجمعية العامة فقط.

٢٢ - الآنسة جواكوشيا (كوبا): أشارت إلى قرار الأمين العام بإنشاء جهاز ليحل محل مجلس الكفاءة، وطلبت إيضاحات عن الوضع الحالي للمجلس. وبإضافة إلى ذلك، فإنه نظراً لإنشاء جهاز جديد سوف

ينطوي على آثار تتعلق بالميزانية، تود أن تعرف ما إذا كانت الأمانة العامة تعتمد اتباع الإجراءات المعتادة للإذن بإنشاء هيئات عندما تكون هناك آثار على الميزانية البرنامجية.

٢٣ - وبالنسبة لقرار الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لدعم عملية الإصلاح، قالت إنها تود أن تعرف ما هي البرامج أو الولايات المحددة التي سوف تمول من هذا المصدر.

٤ - وتساءلت عما إذا كانت المقترنات المقدمة من الأمانة العامة بشأن الإصلاحات الموضوعة مثل تلك المتعلقة بإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ودمج الإدارات الثلاث التي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء إدارة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، سوف تدرج في مقترنات الميزانية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، أم أنها ستبحث في شكل تقديرات منقحة.

٥ - وتساءلت عما إذا كانت اللامركزية الإدارية المقترنة سوف ينطوي على نقل الوظائف من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية إلى إدارات أخرى، وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك خطط لزيادة موارد الميزانية الخاصة بالإدارات الأخرى. وفي هذا الصدد، فإنها تود أن تعرف أيضا فيما يتعلق بنقل الموارد إلى برامج ذات صلة بالتنمية، ما إذا كانت الأمانة العامة سوف تدرج تحت هذا البند موارد يندرج عنها نتيجة لنقل الوظائف الذي أشارت إليه. وفضلا عن ذلك، فإنه في حالة إدماج هذه الموارد، هل سيؤخذ في الاعتبار أن أحکام الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥١ تنص على عدم إمكان إدخال أي تغييرات على منهجية الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المتعلقة بالميزانية. أو النظام المالي دون استعراض أو موافقة مسبقين من الجمعية العامة. إن ما هو مقترن ينطوي بالتحديد على هذا النوع من التغييرات المستهدفة في هذه الفقرة، ومن ثم يود وفدها أن يعرف كيف ستمثل الأمانة العامة لأحكام القرار. وبإضافة إلى ذلك، فإن وفدها يود أن يعرف ما هو الأثر المحدد لنقل الموارد إلى التنمية، باعتبار أن الأمم المتحدة ليست وكالة تنفيذية للأنشطة الإنمائية.

٦ - وفيما يتعلق بدمج الإدارات الثلاث، أشارت إلى أن الجمعية العامة قد وضعت الخطوط العامة للمبادئ التي يسترشد بها في الإصلاح الهيكلية في الأمانة العامة، وذلك في قرارها ٢٢٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، وتساءلت عن كيفية اتباع هذه المبادئ في الاقتراح الحالي المتعلق بالإدماج.

٧ - وقالت إنها تود أن تعرف ماذا سيكون عليه الوضع في أمانات اللجان الرئيسية الأخرى التابعة للجمعية العامة بموجب الإصلاح المزمع إجراؤه، والكيفية التي ستتأثر بها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وللجنة نزع السلاح فضلا عن خدمات الدعم الأخرى بخلاف خدمات المؤتمرات.

٨ - وقالت إنه ينبغي تقديم إيضاحات بشأن الكيفية التي تم بها، بموجب اقتراح الأمين العام تحقيق اللامركزية في أنشطة مثل الترجمة والطباعة والمنشورات، الأخذ بعين الاعتبار أحكام القرار ٢٣٠/٥٠ التي

تنص على ألا يكون لتدابير التوفير أثر عكسي على تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن، وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على الموظفين المؤقتين بخدمات المؤتمرات.

٢٩ - وتساءلت عن كيفية المواءمة بين الإعادة المقترحة للتوجيه الإعلام وبين مفهوم الأمم المتحدة التي هي في خدمة الدول الأعضاء في المقام الأول. وتساءلت أيضاً عما إذا كانت المقترنات ستقدم إلى لجنة الإعلام في دورتها المقبلة حتى يمكنها أن تدلي بآرائها في هذا الشأن.

٣٠ - وبالنسبة لموضوع أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، تسأله عن الكيفية التي يعتزم بها الأمين العام احترام رغبات الحكومات فيما يتعلق بإنشاء المكاتب المحلية.

٣١ - وبشأن التخفيف المقترن للوثائق، يعتقد وفدها أن الأمر يتطلب قراراً من الجمعية العامة لأنه يتعلق ببنود مثل خطة المؤتمرات والميزانية البرنامجية. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت المقترنات قد تم تنفيذها وما هو الدور الذي يتعين على لجنة المؤتمرات ومجلس المنشورات أن يقوما به.

٣٢ - وقالت إن الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١، فصلت في مستوى الميزانية البرنامجية المقترنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٧ ولم تقبل اقتراح الأمين العام الذي اشتمل على خفض ١٠٠٠ وظيفة تبلغ تكاليفها ما يعادل ٢٠٤,٧ مليون دولار، كجزء من تدابير تحقيق الكفاءة. وأنها تود أن تعرف ما إذا كانت مقترنات الميزانية التي سيقدمها الأمين العام سوف تسترشد بالمبلغ الذي اعتمده الجمعية العامة في هذا القرار.

٣٣ - وبالنسبة للنمو الإسمي السالب المستهدف لفترة السنتين، تسأله عما إذا كانت آثار التضخم والتفاوت في أسعار الصرف سيتعين استيعابها، وإذا كان الأمر كذلك فما هو الدور الذي ستقوم به الآلية الحكومية الدولية المتواخدة في القرار ٢١٣/٤١.

٣٤ - السيد كونور (وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم): قال إن الأمين العام قد شرع في إجراء مجموعة من الدراسات من المتوقع الانتهاء منها في تموز/يوليه. وسوف تُعرض نتائج هذه الدراسات في الوثائق المقبلة، مثل الميزانية البرنامجية المقترنة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨. وقد أكد الأمين العام التزامه بضمان إنجاز جميع النواتج البرنامجية المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل. وسوف يتعلق الإصلاح بكيفية تحقيق هذه النواتج وليس بإنجازها.

٣٥ - وقال إن الأمين العام لم يذكر في الوثائق التي قدمها احتمال إنشاء منصب لنائب الأمين العام، ولكن ذلك ليس معناه أنه استبعد الفكرة.

٣٦ - وأضاف أنه ليس هناك خط فاصل واضح بين التدابير التي تقع في نطاق صلاحيات الأمين العام وتلك التي لا تقع، والآراء بشأن هذه المسألة قد تتبادر بدرجة كبيرة. وفي مجال الإصلاح الإداري، فإن من سلطة الأمين العام اتخاذ قرارات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية للمنظمة، التي هي أحد الأسباب الرئيسية التي من أجلها تمثل النفقات الثابتة ٣٨ في المائة من الميزانية.

٣٧ - وأضاف أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سوف تحترم قرارات الجمعية العامة لأنها سوف تشمل احتياجات قريبة جداً من الأرقام التي أقرتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لمخطط الميزانية. ففي ذلك الوقت زادت الجمعية العامة الموارد الحقيقية التي طلبها الأمين العام بمبلغ ١٥٣ مليون دولار، ومن هذا المبلغ ٧٠ مليون دولار تمثل إعادة لتوزيع الموارد من أجل بعثات سياسية خاصة وأنشطة أخرى.

٣٨ - وأشار إلى أنه لم يحدث أي فصل إجباري للموظفين، وليس من المتوقع أن يحدث. ويسعى مكتب إدارة الموارد البشرية إلى إيجاد وظائف للموظفين الأربع عشر وهو على ثقة من أنه سوف ينجح في إيجادها قريباً.

٣٩ - وقال إن هذه الموارد الإضافية التي قد يتطلبها الأمر سوف تدرج في مقترن الميزانية المقرر تقديمها في أواخر ١٩٩٧. ومن المحتمل أن تحدث تغييرات بالمقارنة بمخطط الميزانية، وسيكون على الأمين العام أن يعالج الأمر مباشرةً. ويدرك الأمين العام تمام الإدراك أن إجراء تغييرات في الهياكل وملالك الموظفين يتطلب موافقة الدول الأعضاء.

٤٠ - وأضاف أن تدابير خفض الوثائق ليست إنتقائية. وأن الهدف هو ضمان أن تكون الوثائق أكثر تركيزاً وموجهة نحو اتخاذ إجراءات. وتمثل تكنولوجيا الحاسوب أداة هامة ينبغي استخدامها إلى أقصى حد ممكن. وهناك آلاف من المعلومات تسجل شهرياً على صفحات شبكة الإنترنت المتعلقة بالأمم المتحدة. وبحلول ١ تموز/يوليه ستتوفر لدى جميع بعثات الدول الأعضاء المعدات اللازمة للوصول إلى وثائق الأمم المتحدة إلكترونياً.

٤١ - لقد تم حل مجلس الكفاءة. وقد ثبت أن موارد الصندوق الاستئماني للمجلس كافية. وهناك فائض وسوف يتخذ قريباً قرار بشأن طريقة استخدامه.

٤٢ - وردأً على السؤال المتعلق بما إذا كان إعادة توزيع بعض الوظائف من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية إلى الإدارات الأخرى سوف يرافقه نقل للموارد، قال إن الأمين العام أصدر تعليمات واضحة بأن تؤدي العملية إلى خفض في مجموع الموارد بالقيم المطلقة.

٤٣ - وقال إنه يجري بحث مصير أمانات مختلف اللجان والهيئات من جانب كبير المسؤولين عن الإدارة الموحدة الجديدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ومن جانب رئيس إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وإدارة الشؤون السياسية، بوصف ذلك جزءاً من مجموعة شاملة من مقترنات الإصلاح المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة في تموذج يوليه.

٤٤ - وقال إنه لن تحدث أي تغييرات في مختلف وحدات خدمات المؤتمرات. وسوف يوضع نظام المعلومات الإدارية المتكامل موضع التشغيل الكامل بحلول نهاية ١٩٩٧، وسيكون من الضروري إدراج اعتماد في الميزانية لنفقات صيانة النظام الذي وافقت عليه بالفعل اللجنة الاستشارية. وهذا مجال آخر من المجالات التي ستقع ضمن مسؤولية الأمين العام المساعد الحالي لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم.

٤٥ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥١، سوف يتم إبلاغ الجمعية بعدد الوظائف لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨.

٤٦ - وقال إنه ليس من المفترض أن يتم استيعاب آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف في الميزانية. وبدلاً من ذلك، من المتوقع - مع اعتماد الجمعية العامة للموارد الحقيقة ومع معدلات التضخم وأسعار الصرف المرتقبة، أن تُظهر الميزانية زيادة إسمية سالبة، إلى جانب تخفيض بمبلغ ١٢٣ مليون دولار بالقيمة الحقيقة.

٤٧ - السيد سترونج (المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة): قال إن الأمين العام سبق أن أعلن عن إتجاه نيته إلى إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء بشأن عملية الإصلاح من خلال الآليات الحكومية الدولية القائمة، حتى بالنسبة للأمور التي يمارس بشأنها السلطة المسندة إليه بموجب الميثاق. وقد أجريت بالفعل مشاورات مع مختلف الأفرقة العاملة التي أنشأها الجمعية العامة.

٤٨ - وقال إن الهدف من آلية الإصلاح التي أنشأها الأمين العام والممثلة في فريق تنسيق السياسات، واللجان التنفيذية للمجالات القطاعية الأربع، ومكتب المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة، هو تعزيز الروابط بين مختلف وحدات المنظمة من أجل زيادة الكفاءة والتنسيق، وليس من أجل إنشاء هيكل جديدة. ومكتب المنسق التنفيذي هو المكتب الجديد الوحيد ويتألف موظفوه دون استثناء من موظفين انتدبوا من مكاتب أخرى.

٤٩ - وأضاف أن الأمين العام سبق أن أجمل، لدى توليه منصبه، الأهداف والمبادئ المتعلقة بعملية الإصلاح ولكنه سوف يوضحها بمزيد من التفصيل في تقرير أكثر شمولاً يقدم في تموذج يوليه.

٥٠ - ومن المحتمل القيام بعمليات دمج أخرى بالإضافة إلى دمج الإدارات الثلاث في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وسوف تدرج المقترنات في التقرير سالف الذكر.

٥١ - ومضى يقول إن البحث عن إطار مشترك للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ليس مثل الاقتراح السابق بالجمع بين الصناديق والبرامج. بل على العكس من المفترض أن الصناديق والبرامج ستظل قائمة ولكن في إطار المجالات القطاعية الأربع ومن ثم ستعمل على تحسين التنسيق بين المقر والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري.

٥٢ - وقال إن الأمين العام لم يوافق على أي اقتراح عملی بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأنه يسلم بأهمية هذه المسألة وخاصة في ضوء دور الجمعية العامة الاستثنائية لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وطلب من المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة أن يكون جاهزاً لتسهيل إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء.

٥٣ - وأضاف أنه سيتم توزيع الوفورات المتحققة من خلال تدابير الإصلاح بأسلوب يتمشى مع صلاحيات الجمعية العامة. وسوف تكون هذه الوفورات نتيجة لعملية الإصلاح لا هدفاً لهذه العملية التي هدفها الرئيسي هو تحديد أنشطة المنظمة وتعزيز فعاليتها على نحو أفضل.

٥٤ - وأكد أن دور إدارة شؤون الإعلام وفرعها المتعلق بالمنظمات غير الحكومية فضلاً عن العلاقات مع المجتمع المدني هي مسائل هامة ستؤخذ في كامل الاعتبار لدى إعادة توجيه المنظمة.

٥٥ - وبالنسبة للمعرفة المتخصصة في ميدان موارد المياه والطاقة فسوف يكون من شأن القضاء على الازدواجية التي كانت قائمة في الإدارات الثلاث التي أدمجت، تحسين قدرة المنظمة في هذا المجال.

٥٦ - وفيما يتعلق بأثر الإصلاح على الولايات الحالية، ينبغي التأكيد على أن الهدف من العملية هو زيادة قدرة الأمانة العامة على تقديم المساعدة لهذه الولايات في حدود القيود الراهنة للميزانية.

٥٧ - السيد ستوببي (نائب المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة): قال إنه بالنسبة للوثائق فإن الاهتمام الأول يتعلق بالنوعية وأن الأمين العام يسعى من أجل أن يكفل للوثائق التي تعدّها الأمانة العامة أن تكون أكثر إيجازاً ومحاجة بدرجة أكبر نحو اتخاذ إجراءات. غير أن الكم قد يكون له أثر على النوعية. ولن تطبق نسبة التخفيض البالغة ٢٥ في المائة بطريقة انتقائية على بعض الهيئات، ولكنها ستشمل الجميع. وسوف تبذل الجهد لتقليل عدد صفحات الوثائق التي تعدّها الأمانة العامة إلى ١٦ صفحة كحد أقصى، وفي حالة الوثائق التي تعدّها الهيئات الحكومية الدولية والتي تحدد الحكومات عدد صفحاتها، سوف تشاور الأمانة العامة مع الهيئات المعنية لضمان تعاونها في هذا الشأن.

٥٨ - وسوف يتحدد تكوين الإدارة الجديدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما تقدمه من خدمات للدعم التقني، بمعرفة الموظف الكبير المسؤول عن الإدارة.

٥٩ - وقال إن اللجان الرئيسية الأولى والثانية والرابعة والجلسات العامة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، والهيئات الحكومية الدولية، تدرج في عملية الدمج الجديدة وسوف تقدم الإدارة الجديدة خدمات إليها. وبالنسبة لبعض الهيئات الحكومية الدولية المعنية بالمسائل السياسية، مثل اللجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللجنة الـ ٢٤، من بين هيئات أخرى، سوف يتم الاضطلاع بعملية استعراض دقيقة لكل حالة، ولكن الأمين العام يتroxى أن تقدم الإدارة الجديدة خدمات تقنية إلى هذه الهيئات.

٦٠ - الرئيس: اقترح إعداد خريطة تنظيمية للهيكل الجديد.

٦١ - السيد هانسون (كندا): رحب بدمج الإدارات الثلاث في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والإعلان عن نقل الموارد من الإدارة إلى البرامج. وقال إن الأهداف الإنمائية تتحقق بشكل رئيسي من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة في الميدان في البلدان النامية وليس من خلال إنشاء هيأكل بيروقراطية في أماكن مثل نيويورك. وتساءل عما إذا كان من المقترح بذل كل جهد ممكن لضمان أن تستفيد الأنشطة في الميدان أقصى استفادة من إعادة تخصيص الموارد التي تتوفر نتيجة لاعتماد تدابير الكفاءة.

٦٢ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): تساءل عن الدور الذي سيكون للأفراد المقدمين دون مقابل في عملية الاصلاح وماذا سيكون مستقبلاً لهم. وبالنسبة لتحقيق الامركيزية في خدمات الترجمة، فمن المفيد معرفة كيف سينفذ ذلك من الناحية العملية. وحول أثر إدماج الإدارات الثلاث على التنمية في أقل البلدان نموا، قال إنه يود أن يعرف كيف سيكفل الأمين العام الاستمرارية لدور الأمم المتحدة في ظروف يتردد فيها الحديث عن إلغاء وظائف. ويود أن يعرف أيضاً ما إذا كان أثر تخفيض الوثائق سيكون واحداً بالنسبة لجميع اللغات الرسمية. وبالنسبة لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، ينبغي أن تتعكس آراء الموظفين في المدونة.

٦٣ - وقال إن هناك شعوراً بالاحباط في الأمانة العامة عندما أشار الأمين العام إلى اقتراح تخفيض ١٠٠٠ وظيفة في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩. ومما يبعث على الدهشة أن نسمع أن التخفيض يقع ضمن صلاحيات الأمين العام بينما ينبغي أن يكون موضع تصويت من جانب الجمعية العامة.

٦٤ - السيد شتاين (ألمانيا): تساءل هل يمكن توقع حدوث أي تغيير في مؤسسات حقوق الإنسان القائمة في ضوء بيان الأمين العام من أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ستكون موضع اهتمام في المجالات القطاعية الرئيسية الأربع، وهي: السلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والعمليات الإنمائية، والشؤون الإنسانية، وإذا كان الأمر كذلك فما هو الشكل الذي سيأخذ التغيير. وبالنسبة لدمج الإدارات الثلاث في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، يود أن يعرف ما هي المهام التي سيعاد توزيعها فيما يتعلق بإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. لقد أوضح الأمين العام أن ٢٨ في المائة من الميزانية العادية للمنظمة تخصص لتكاليف الإدارية وللتكاليف غير البرنامجية الأخرى وأنه تبذل جهود حالياً لتخفيض هذه الموارد

بمقدار الثلث على الأقل بحلول عام ٢٠٠١ وتوفيرها للأنشطة الإنمائية. وإن كان الوفد الألماني لا يعارض هذه التدابير، فإنه يرحب بالحصول على إيضاح بشأن كيفية تنفيذها، وخاصة الحصول على بيان تفصيلي خطي بالتكليفات التي تشكل ٣٨ في المائة من المنظمة حتى يمكن مقارنتها بهيكيل وأرقام الميزانية الراهنة.

٦٥ - الأنسة غويكوتشيا (كوبا): قالت إنها لم تلتقي إيجابات على جميع ما طرحته من أسئلة. فهي تود أن تعرف، في المقام الأول، ما هي الآثار التي ستترتب على الميزانية البرنامجية من جراء نقل بعض المهام التي تضطلع بها حالياً إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية إلى إدارات أخرى؛ وثانياً ما هي المجالات الإدارية المحددة التي ستنقل إلى البرامج؛ وثالثاً ما هو مجموع حجم الموارد المقرر تخفيضها؛ ورابعاً ما هو حجم الموارد الجارية لإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية المقرر نقلها إلى إدارات أخرى؛ وخامساً هل سينطوي اقتراح الأمين العام على أي تعديل لـأحكام الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥١ باء، وإذا كان الأمر كذلك فما هي التغييرات المقرر إجراؤها.

٦٦ - وطلبت أيضاً إيضاحات عما إذا كان سيطرح اقتراح بشأن الميزانية أم سيتم إعداد ميزانية كاملة على أن تنتهي في وقت لاحق، وما إذا كانت تقديرات الميزانية المقرر تقديمها إلى اللجنة الاستشارية في آيار/مايو وإلى لجنة البرنامج والتنسيق فيما بعد سوف تعكس جميع التغييرات المقترحة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنها تود أن تعرف متى ستتعكس هذه التغييرات وكيفية قيام اللجنة الاستشارية وللجنة البرنامج والتنسيق بتوريدها. وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة بين الوكالات، فإنها تود أن تعرف ماذا سيحدث في حالة الخدمات المقدمة إلى مجلس الأمن وإلى اللجانتين الخامسة والسادسة التابعتين للجمعية العامة. وطلبت أيضاً، مع الأخذ في الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٥٠. مزيداً من المعلومات بشأن تعيين الموظفين المؤقتين لخدمات المؤتمرات. وأخيراً، طلبت أن يتم تعميم الردود على الأسئلة التي طرحتها لتوها في ورقة غرفة اجتماعات.

٦٧ - السيد سيال (باكستان): قال إن الوفود أبلغت خلال الدورة أن تكاليف الموظفين تمثل ٧٥ في المائة من نفقات الأمم المتحدة، في حين أفادت التقديرات الواردة في اقتراح الأمين العام أن ما يصل إلى ٣٨ في المائة من موارد الميزانية العادية مخصصة للتكليفات الإدارية والتكنولوجيا غير البرنامجية الأخرى. وقال إنه يود أن يعرف كيف تم الحصول على رقمي ٧٥ في المائة و ٣٨ في المائة.

٦٨ - وفيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك، أعرب عن اعتقاد وفده أن مسألة المساءلة مهمة للغاية وطلب أن تؤخذ في الاعتبار لدى إعداد المدونة آراء اللجنة الاستشارية بشأن الموضوع والواردة في الفقرة ٢٩ من تقريرها المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (A/51/533).

٦٩ - السيد سترونج (المنسق التنفيذي لشؤون إصلاح الأمم المتحدة): قال إنه يود أن يتناول ما أبدى من ملاحظة بضرورة أن يأخذ إصلاح المقر في الاعتبار أن الأهداف الإنمائية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المشاريع والبرامج في الميدان. وأنه يريد أن يطمئن الدول الأعضاء أن عملية ترشيد المقر يقصد بها الإفراج عن

موارد إضافية من أجل المشاريع والبرامج وضمان أن تحصل هذه المشاريع والبرامج على ما تحتاجه من مهارات وخدمات ودعم من المقر.

٧٠ - وبالنسبة لكيفية قيام الأمين العام بضمان تحسين الأداء في مجال التنمية، قال إن خير ضمان هو الوعود الذي قدمه الأمين العام ذاته إلى الدول الأعضاء في هذا الشأن. وأن الأمين العام يعتبر الإصلاح ليس مجرد عملية لخفض النفقات وإنما أيضاً، وهو الأهم، عملية تعزز قدرات الأمانة العامة على الاضطلاع بالولايات المسندة إليها من جانب الدول الأعضاء.

٧١ - وفيما يتعلق بأثر خفض الوثائق في مختلف اللغات الرسمية، قال إنه يود أن يطمئن اللجنة بأن هذا الخفض سيتم إجراؤه بأسلوب عادل دون الإضرار بأي لغة رسمية.

٧٢ - وفي ميدان حقوق الإنسان، أجريت دراسة دقيقة لمجموعة من الاصلاحات، وتم تنفيذ بعض الاصلاحات المحددة. ولا يعتزم الأمين العام في الوقت الحالي المضي إلى أبعد من ذلك. وسوف تقدم أي مقترنات جديدة بعد أن تبدأ المرحلة الثانية من عملية الإصلاح.

٧٣ - وأخيراً، قال فيما يتعلق بمسألة مهام الإدارات الثلاث التي من المقرر إدماجها وأي منها سينقل إلى إدارات أخرى، أن تقديم خدمات الأمانة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال، قد تم نقلها إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات الجديدة، وسوف تجرى دراسة دقيقة لإمكانية نقل مهام أخرى إلى إدارات أخرى.

٧٤ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن الأمين العام سوف يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن إعادة توزيع الموارد من أجل إعطاء الأنشطة المضطلع بها في الميدان أكبر تأثير ممكن.

٧٥ - وقال إن تقرير الأمين العام بشأن الأفراد المقدمين دون مقابل معروض على الجمعية العامة، وأن الأمانة العامة تنتظر من الجمعية العامة تزويدها بالتوجيه اللازم في هذا الشأن.

٧٦ - وبالنسبة للترجمة قال إن حجماً كبيراً من العمل يجري الاضطلاع به بإسلوب لامركزي، ويجرى القيام حالياً بتجارب في الترجمة الشفوية عن بعد.

٧٧ - وعن كيفية الاضطلاع بالولايات مع اقتراح إلغاء ١٠٠٠ وظيفة، قال إنه يود أن يوضح أن هذه الوظائف شاغرة حالياً، وأن كثيراً منها ظل شاغراً لحوالي ٩ أو ١٠ أشهر.

٧٨ - وقال إن مدونة قواعد السلوك قد تم إعدادها بدرجة كبيرة بمعرفة مكتب الشؤون القانونية إلى جانب مساهمات من مديرى البرامج الرئيسية. وقد تم بحثها في عدد من المحافل وكانت موضع كثير من

المشاورات وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم بيانات مالية، وهي مسألة لم تبحث من قبل في هذا السياق. وينبغي أن تعتمد الجمعية العامة مدونة قواعد السلوك.

٧٩ - **وذكر أن إلغاء الوظائف من صلاحيات الجمعية العامة.**

٨٠ - وأضاف أن عملية إعادة تشكيل قطاع حقوق الإنسان تجري منذ قرابة عام ونصف العام وهي الآن على وشك الانتهاء. وسوف يقدم قريبا تقريرا ختاميا عن الموضوع، وسوف يتحدد ملاك الموظفين في إطار أعمال التحضير للميزانية البرنامجية لفترة السنتين.

٨١ - وأشار إلى أنه قد تحدد أن التكاليف الإدارية تمثل ٢٨ في المائة من الميزانية استنادا إلى تحليل تفصيلي وليس ببساطة عن طريق جمع أبواب الميزانية. وسوف يتضمن التقرير الكامل عن عملية الإصلاح تفصيلا لهذه النسبة التي ليس لها أي علاقة مباشرة بتكاليف الموظفين، وهي التكاليف التي تظهر في كل من الأنشطة البرنامجية والإدارية.

٨٢ - وقال إنه يجري حاليا استعراض آثار اللامركزية على الميزانية البرنامجية، والحصة المقرر نقلها من الموارد الإدارية إلى البرامج، والمهام المقرر نقلها من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية إلى إدارات أخرى، وذلك في إطار التدابير الرامية إلى تخفيض النفقات الإدارية. وجدير بالذكر أن الأمين العام قد حدد عام ٢٠٠١ موعدا نهاية لتنفيذ هذه التدابير.

٨٣ - وسوف يتم في نيسان/أبريل تقديم مقترن للميزانية إلى اللجنة الاستشارية يعقبه تقديم تقديرات منقحة. وليس من المتوقع إجراء أي تغيير في مستوى الخدمات المقدمة إلى اللجانتين الخامسة والسادسة التابعتين للجمعية العامة.

٨٤ - **الرئيس:** قال إن الطريقة التي تم بها الوصول إلى رقم ٣٨ في المائة طريقة ذاتية إلى حد بعيد.

٨٥ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إنه تم استخدام معيار يتميز بالتحفظ وأنه كان من الممكن الوصول إلى رقم ٤١ في المائة أو حتى ٥٠ في المائة. غير أنه يرى أن رقم ٣٨ في المائة يمثل تقديرا تقريبيا جيدا. وقد ظلت ميزانية إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية لكثير من السنوات تحدد بنسبة ٤٢ في المائة من المجموع، ولم يتم التشكيك أبدا في صحة هذا الرقم.

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل فريق المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال لالتزامات الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala (تابع)

(A/51/826 و A/51/815)

٨٦ - السيد هوساغ (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): قدم تقرير الأمين العام بشأن تمويل فريق المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومن الامتنال للتزامات الاعتقاد الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا للفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣١ آيار/مايو ١٩٩٧ (A/51/815). وقال إنه عقب صدور التقرير تم تزويد اللجنة الاستشارية بتقديرات منقحة إجماليها ٩٠٠ ٤ دولار، أي بتحفيض إجماليه ١٥٥ دولار عن التقديرات الواردة في التقرير. وتغطي التقديرات المنقحة تكاليف ١٤٢ مراقباً عسكرياً و ٣٠ موظفاً مدنياً، أي أقل من مستوى الموظفين الذي أذن به مجلس الأمن بمقدار ١٣ مراقباً و ٦ مدنيين، وذلك بسبب انخفاض عدد مواقع الفرق من ثمانية إلى ستة.

٨٧ - وأضاف أن الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الجمعية العامة هي إنشاء حساب خاص لفريق المراقبين العسكريين واعتماد وقسمة المبلغ اللازم للفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣١ آيار/مايو ١٩٩٧، شاملة مبلغ ٣ ملايين دولار الذي أقرته اللجنة الاستشارية من قبل.

٨٨ - ذكر أن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن توافق على اعتماد وقسمة المبلغ الذي إجماليه ٤ ملايين دولار للفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣١ آيار/مايو ١٩٩٧ وإنشاء حساب خاص لفريق المراقبين العسكريين.

٨٩ - السيد بوينتون (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى بدل الإقامة المقرر للبعثة، وتساءل عما إذا كان المراقبون البالغ عددهم ١٢٠ سوف يقيمون في أماكن إقامة تتولى الأمم المتحدة توفيرها أثناء عملهم لمدة ١٠ أيام خارج موقع الفريق، وإذا كان الأمر كذلك مما هو السبب الذي من أجله يتلقون ٨٢ دولاراً بدلاً من ٣٦ دولاراً. وقال إنه يود أن يعرف أيضاً السبب الذي من أجله يتلقون ١٠٧ دولارات في اليوم في أول ١٠ أيام في الواقع حيث تتولى الأمم المتحدة توفير أماكن الإقامة، وما هو السبب في توفير ٦٨ مركبة من طراز مدنى للموظفين المدنيين البالغ عددهم ٣٠. وتساءل أيضاً عن الأثر المالي الذي سيترتب على التأخير لمدة شهر في نشر المراقبين وعما إذا كان ذلك قد انعكس في التقديرات المالية. وفضلاً عن ذلك، فإنه بينما انخفض عدد مواقع الفرق من ثمانية إلى ستة فإن عدد الموظفين المدنيين المعينين محلياً لم ينخفض بالتناسب من ٢٤ إلى ١٨، ولكنه انخفض من ٤٤ إلى ٢٠ فقط. كذلك ليس من الواضح لماذا تضاعفت ثلاث مرات التقديرات الأولى للمياه والكهرباء وما إلى ذلك.

٩٠ - الآنسة كاستيليانوس (غواتيمالا): أعربت عن تقديرها للمجتمع الدولي لدعمه المتواصل لعملية السلام في غواتيمالا، على نحو ما ينعكس في قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن فريق المراقبين العسكريين.

٩١ - وفي ٣ آذار/مارس، تم نشر أفراد إضافيين لفريق المراقبين العسكريين للتحقق في اتفاق وقف إطلاق النار، وكان ذلك تطويراً إيجابياً أثبتت إراده حكومة غواتيمالا والاتحاد الشوري الوطني لغواتيمالا من أجل تحقيق قيام سلم وطيد و دائم في البلاد ومن ثم الاسهام في إقامة سلم وأمن إقليميين.

٩٢ - السيد هوسانغ (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): قال إنه يشك فيما إذا كان باستطاعته الرد على جميع الأسئلة التي طرحتها ممثل الولايات المتحدة، ولكن هذه الردود سوف تأتي في وقت لاحق سواء خطياً أو في اجتماع غير رسمي.

٩٣ - وأضاف أن المركبات هي لاستعمال المراقبين والموظفين المدنيين. وأن خفض الأنشطة لا يعني بالضرورة إجراء خفض موازٍ في الموظفين المدنيين الذين يتعدد عددهم نتيجة للاحتياجات التشغيلية. وأحد الأسباب وراء الخفض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية هو التأخير المرتقب في شغل جميع الوظائف. وبالنسبة لتكليف الكهرباء والمياه، من الجدير بالذكر أنه لابد من ترك المولدات تعمل ٢٤ ساعة في اليوم. أما عن بدلات العثة فسوف تخفض عندما توفر الأمم المتحدة الإقامة. وفي حالة المراقبين، من المفهوم لديهم أنهم لن يستعملوا أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة خارج منطقة المقر.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

مشروع القرار A/C.5/51/L.46

٩٤ - السيد بوينتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قدم مشروع القرار A/C.5/51/L.46 بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة.

٩٥ - ورحب بالمنهجية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى وقال إنها أدت إلى تحسين الشفافية والمرونة. إلا أنها لم تذهب بعيداً بدرجة كافية لخفض الاعتماد على مساهم واحد. وبالتالي فقد تم تعديل اقتراح الاتحاد الأوروبي، في مسودة الاقتراح، بتقرير حد أقصى للمعدل قدره ٢٠ في المائة.

٩٦ - وقال إن بلاده، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، تقترح استخدام الناتج القومي الإجمالي بفترات أساس إحصائية لمدة ثلاثة سنوات مع تعديلات سنوية، ومعامل خصم بنسبة ٧٥ في المائة بالنسبة للبلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن المتوسط العالمي. غير أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لن يكونوا مؤهلين لهذا الخصم. وباعتبار ما يتمتعون به من دور خاص وسلطة خاصة فإن ذلك يبرر ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة لهم.

٩٧ - وأعرب عن أمله في أن يضطلع جميع الدول الأعضاء بدراسة دققة للاقتراح، وإن كان لا يستبعد إمكانية النظر في اقتراحات أخرى تحقق الهدف نفسه فيما يتعلق بالحد الأقصى للمعدلات ومشاركة في

الأعباء تتميز بقدر أكبر من الإنفاق، وقال إن وفده يشارك بنشاط في المشاورات غير الرسمية بشأن البند، وأن اقتراحه لا يقصد به التأثير على تقدم هذه المشاورات. إن جدول الأنصبة المقررة يعكس الاتفاق بين الدول الأعضاء حول كيفية المشاركة في تكاليف المنظمة، وأن أي قرار له مثل هذا الأثر المالي الهام ينبغي ألا يعتمد إلا عن طريق توافق الآراء.

٩٨ - السيد هانسون (كندا): قال إنه أحاط علماً باهتمام بمشروع القرار A/C.5/51/L.46 وبالتالييات التي قدمها ممثل الولايات المتحدة بأنه لن يؤثر على السعي من أجل تحقيق توافق للرأي في مشاورات غير رسمية. وأضاف أن الفقرة الثانية من الدبياجة أشارت إلى وثيقة لم تصدر بعد. وإن قراراً من هذا القبيل لا يمكن اتخاذه دون بحث الوثيقة المذكورة. وأكد أن وفده يعارض بقوة أي حد أقصى للمعدل دون ٢٥ في المائة، فضلاً عن فكرة وضع حد أقصى للمعدل، ويعارض أيضاً وضع حد أدنى للمعدل.

٩٩ - السيد أكاكبو ساتشيفي (أمين اللجنة): استرعى النظر إلى خطأ في النسخة الفرنسية من مشروع القرار وقال إن الفقرة ١ (و) تقرأ "٧٥ في المائة" بدلاً من "٨٥ في المائة".

١٠٠ - السيد مينكفيلد (هولندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن اللجنة تعمل على أساس توافق الآراء وأن مشاريع المقررات أو مشاريع القرارات يجب عرضها بواسطة الرئيس أو بواسطة منسقي المشاورات غير الرسمية. وقال إن الأساس الذي تستند إليه المشاورات غير الرسمية بشأن جدول الأنصبة المقررة هو الموجز الذي يعده منسق المشاورات والذي يتضمن المقترفات المقدمة من مختلف الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة. وأضاف أن وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستواصل التعاون مع منسق المشاورات من أجل تقديم مشروع قرار جديد بشأن جدول الأنصبة المقررة في ظرف أيام قلائل.

١٠١ - السيد تويما (اليابان): أيد بيان هولندا.

١٠٢ - السيد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن هذه الدول سوف تدرس مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة وسوف تعلن عن آرائها في الوقت المناسب.

١٠٣ - السيد صانغ وانهای (الصين): قال إنه يعترض على صياغة الفقرة ١ (ج) و (ز) من مشروع القرار وأن معظم الدول الأعضاء تعترض عليها أيضاً.

٤ ١٠٤ - الآنسة بینیا (المكسيك): قالت إنه من الصحيح أن اللجنة تعمل على أساس توافق الآراء ولكن من حق الدول أن تقدم مشاريع قرارات إذا إرتأت أن ذلك مناسب. وأضافت أن وفدها سيدرس اقتراح الولايات

المتحدة وسيشترك في المشاورات غير الرسمية الرامية إلى وضع مشروع قرار بشأن جدول الأنصبة المقررة، ومن المفضل أن يتم ذلك بتوافق الآراء.

١٠٥ - السيد أكاكبو ساتشيفي (أمين اللجنة): قال إنه ينبغي إجراء تصحيح في الفقرة ١ (ز) من النسخة الفرنسية لمشروع القرار. وأن تقرأ عبارة "الدول الأعضاء" في مجلس الأمن على أنها "الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن".

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥